الفعل عنه من غير اختيار غاية الامر ان الحيوان الموسوم بالاختيار
في مخالفة الظاهر للباطن اشبه شي بلعبة الخيالي فان الجاهل
بامرها وحقيقة حالها يظهر له ببادي الرأي انها تتحرك وتسكن
وتمشي وتحمل بعضها باختيارها حتى اذا شاهد باطن الامر
وتحقق ان صانعها هو الذي تصدر عنه تلك الافعال وجدها
مجبورة عليها عاجزة العجز الكامل عن اصدار شي منها وهو اجبر
لاشك فيه قلت ثم تكون الجبر نوعان جبر مطلق وهو الجبر
الحسي الذي نفاه اهل الحق وقال به هؤلاء الحمقى وجبر مقيد
وهو العقلي وهذا لازم على جميع الفرق حتى على المعتزلة
القائلين بان العبد يخلق افعال نفسه لانهم وان اسندوها
لقدرته الحادثة الا انهم يقولون ان تلك القدرة مخلوقة لله
تعالى وليست من كسبه البتة وحينئذ كل الفرق جبرية في المعنى
الا ان الفرق بين الجبرين ان الجبر الذي قال به اهل في الافعال
الاختيارية انما يدركه العقل فقط دون الحس والجبر الذي
قال به الفرقة الملقبة بالجبرية تقتضي اصولهم انه يدرك
بالحس والعقل في الافعال مطلقا وقد علمت بطلانه بالضرورة
فالالتبسه فان قيل بعد تسليم علم الله تعالى وارادته الجبر
لازم قطعا لانهما اما ان يتعلقا بوجود الفعل فيجب او بعدمه
فيمتنع ولا اختيار مع الوجوب ولا امتناع قلنا انه تعالى
يعلم ويريد ان العبد يفعله او يتركه باختياره فلا اشكال
فان قيل فيكون فعله الاختياري واجبا او ممتنعا وهذا
ينافي الاختياري قلنا ممنوع فان الوجوب بالاختيار محقق
للاختيار لا مناف له على انه منقوض بافعال الباري والواجب
ايضا ان تعتقد ان العبد ليس كلا بالنصب والتنوين فيه
عوض عن مضاف اليه على رأي وان كان الارجح انه للتنكير
مفعول يفعل مرادا منه بمعنى يخلق وان كان اعم منه بقرينة
المقام والمعنى ويجب ان تعتقد ان العبد لا يخلق كل فرد فرد
من جزئيات كسبه اعني الفعل الاختياري خلقا اختياريا او
في حال اختياره خلافا للمعتزلة لما مر من الادلة القائمة عقلا ونقلا
على وجوب استناد الممكنات كلها الى قدرة الله تعالى
وارادته وعلمه الاوليات خلافا للمعتزلة وهم القدرية
لما يأتي في قولهم ان الافعال الاختيارية مخلوقة للعباد
صادرة عن قدرهم الحادثة وان كانت تلك القدر

مخلوقة

١٨٦

مخلوقة لله تعالى محتجين اما تقدم موهما فيما تعرض في النظم لجوابه وبوجوه
احدها ان كثيرا من افعال العباد قبيحة كالظلم والشرك والفسق
والقول باتخاذ الصاحبة والولد ونحو ذلك والقبيح ما ينبوه عليه
من الحسن والقبح العقليين بان خلق القبيح لو كان عاقبته
حميدة فلا يقبح بخلاف فعله لا يقال لا معنى لفاعل القبيح الا موجده
ومحدثه لانا نقول هذا باطل فان الظالم من اتصف بالظلم لا من
اوجده وخلقه في محل اخر وثانيهما ان فعل العبد في وجوب
الوقوع وامتناعه تابع لقصد العبد وداعيته وجودا
وعدما وكل ما هو كذلك لا يكون بخلق الغير وايجاده اما بيان الصغرى
فللقطع بان من اشتد جوعه وعطشه ووجد الطعام
والماء بلا صارف يأكل ويشرب البتة ومن علم ان دخول النار
محرق ولم يكن له داع الى دخولها لا يدخلها البتة واما بيان الكبرى
فلان ما يكون بايجاد الغير لا يكون في الوجود والامتناع تابعا لارادة
العبد لجواز ان لا يوجده عند ارادته او يوجده عند كراهيته
وذلك ان تنظر القياس هكذا لو كان فعل العبد بايجاد الله
تعالى لم يكن تابعا لارادة العبد وجوبا وامتناعا لكن اللازم
باطل وهكذا لو كان فعل العبد تابعا لارادته لم يكن بايجاده
تعالى لكن الملزوم حق فاللازم كذلك والجواب ان ما ذكر في بيان
الصغرى لا يثبت الوجوب والامتناع بل الوقوع واللاوقوع
في بعض الافعال ورب فعل يتبع ارادة الغير كما للخدم والعبيد
فتنتقض الكبرى ولو سلم الوجوب والامتناع فلم لا يجوز ان
يكون بتبعية ارادة الله تعالى وقد وافقت ارادة العبد
بطريق جري العادة وثالثها ان الله تعالى لو كان موجدا لافعال
العباد لكان فاعلا لها لان معناهما واحد ولو كان فاعلا لها لكان
متصفا بها لانه لا معنى للكافر والظالم مثلا الا فاعل الكفر والظلم
وحينئذ يلزم ان يكون الباري تعالى وتقدس كافرا وظالما وفاسقا
واكلا وشاربا وقائما وقاعدا الى غير ذلك من الفواحش التي
لا يستطيع العاقل اجراءها على اللسان بل اخطارها بالبال
قال سعد الملة والدين وهذه الشبهة كما سمعتها من جمهور
العوام والسوقية من المعتزلة تستحيه من صدورها عن
عاقل حتى وجدناها في كتبهم فتحققنا ان التعصب يغطي على
العقول وعند ذلك تعمى القلوب التي في الصدور ولا ادري كيف
ذهب عليهم ان مثل هذه الاسامي انما تطلق على من قام به

Copyright King Saud University